

Distr.: General
28 April 2014
Arabic
Original: English and French

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

الخطوات المتخذة لتعزيز تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق غايات وأهداف قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط

تقرير مقدم من كندا

١ - في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، أيدت كندا قرارا يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (القرار ٢٧/٦٨). وبالإضافة إلى ذلك، صوتت كندا لصالح قرار معنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي" (القرار ٣٩/٦٨)، أهابت فيه الجمعية العامة بالدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في جملة أمور، أن تعمل من أجل التنفيذ التام للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها في عام ١٩٩٥. ونوّهت الجمعية العامة أيضا، في القرار ٣٩/٦٨، بتأييد مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ اتخاذ خطوات عملية في إطار عملية تفضي إلى التنفيذ التام لقرار عام ١٩٩٥، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع دول المنطقة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وصوتت كندا ضد قرار معنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" (القرار ٦٥/٦٨). ومثلما ذكرت كندا في تعليل تصويتها، لم يكن القرار منصفاً إذ اختص إسرائيل بالدعوة إلى انضمامها إلى المعاهدة بينما فشل في معالجة مسائل نووية خطيرة تتعلق بعدم امتثال بعض الدول في المنطقة، وبخاصة جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية.



٢ - وكندا ملتزمة بدفع نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ إلى الأمام، بما في ذلك عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتؤيد كندا تأييدا تاما الجهود المستمرة لميسر المؤتمر، السفير الفنلندي جاكو لايفافا، الرامية إلى إجراء مشاورات موسعة مع جميع الأطراف المؤثرة المعنية، بغرض كفالة عقد مؤتمر ناجح بحضور جميع الدول في المنطقة، على أساس ترتيبات يتفق عليها بحرية. ويتعين أن يجري التفاوض على إنشاء أية منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل من قبل دول المنطقة من أجل مصلحة دول المنطقة، بدعم من الجهات الفاعلة الأخرى حسبما يطلب إليها. ونحن نرحب في هذا الصدد، بالمشاورات التي جرت مؤخرا في غليون وجنيف، بسويسرا.

٣ - ودعت كندا إلى امتثال دول الشرق الأوسط الشامل والكامل للمعاهدة. وسعت كندا بنشاط في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، من أجل كسب التأييد لاعتماد قرار بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط. وتأسف كندا لأنها لم تستطع تأييد هذا القرار السنوي خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣، نظرا إلى أن التغييرات المقدمة من القائمين على صياغته لم تكن تأتي نتيجة نهج توافقي، ولأن القرار لم يكن يتناول بعض التجاوزات الخطيرة في مجال الامتثال إلى ضمانات المعاهدة من قبل جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية، وفق ما حددته الوكالة وأبلغت به مجلس الأمن. وترحب كندا بأن جميع الدول الأطراف في المعاهدة في المنطقة قد صدّقت بالفعل على اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة. ووجهت كندا نداء إلى جميع الدول في المنطقة من أجل تعزيز مساهماتها في كفالة الاستقرار والأمن الإقليميين، عن طريق إبرام بروتوكولات إضافية ملحقه باتفاقات الضمانات الشاملة الخاصة بكل دولة منها، التي ترى كندا أن معايير التحقق الحالية المتعلقة بما تتماشى مع أحكام المادة الثالثة من المعاهدة. ونحن نهني الأردن والإمارات العربية المتحدة والعراق والكويت على ما لديها من بروتوكولات إضافية نافذة بالكامل مع الوكالة.

٤ - وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، شاركت كندا في تقديم مشروع القرار ٦٨/٦٨ المتعلق بالمعاهدة في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، كما شجعت جميع الدول في المنطقة على التصديق على المعاهدة واتخاذ تدابير لبناء الثقة والأمن، وبخاصة الدول المدرجة أسماؤها في مرفق المعاهدة رقم ٢.

٥ - وتشاطر كندا المجتمع الدولي قلقه البالغ بشأن نطاق وطبيعة برنامج جمهورية إيران الإسلامية النووي، واستمرارها في عدم الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات. ورغم أن كندا تعترف، مثل جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، بحق جمهورية إيران الإسلامية

في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، فإن هذا الحق مصحوب بالتزامات يجب على جميع الدول الامتثال إليها، بما فيها جمهورية إيران الإسلامية. وقد فقدت جمهورية إيران الإسلامية ثقة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، بسبب استمرارها في التستر على أنشطتها النووية على امتداد عقدين من الزمان. وفي ضوء هذا السجل القياسي، وفشل البلد في تقديم أي مبرر مقبول لجهوده في سبيل امتلاك دورة الوقود النووي الكاملة، تعرب كندا عن تأييدها الكامل لقرارات مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٨٣٥ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠)، ولقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية GOV/2009/82 و GOV/2011/65 و GOV/2012/50. وتجسد هذه القرارات رغبة المجتمع الدولي في التوصل إلى حل دبلوماسي عن طريق التفاوض، يكفل احترام حق جمهورية إيران الإسلامية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، مع كفالة أن تكون طبيعة البرنامج النووي للبلد سلمية بشكل حصري.

٦ - ولا تمثل جمهورية إيران الإسلامية إلى أحكام اتفاقها للضمانات الشاملة وتنتهك أحكام ست قرارات لمجلس الأمن واثني عشر قرارا لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى الرغم من ملاحظة كندا تأكيد الوكالة أن جمهورية إيران الإسلامية قد نفذت حتى الآن جميع الإجراءات المطلوبة بموجب خطة العمل المشتركة المؤرخة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ - بما في ذلك وقف تخصيب اليورانيوم - ٢٣٥ فوق نسبة ٥ في المائة، وخفض تركيز مخزونها من اليورانيوم المخصب إلى أقل من نسبة ٢٠ في المائة - فإن هذا الاتفاق ليس سوى تدبير قصير الأجل يهدف إلى تيسير التوصل إلى حل شامل. وتؤمن كندا إيماناً راسخاً بأن التوصل إلى حل شامل يتطلب إيجاد حلول لجميع المسائل التي لم يبت فيها بعد. ويلاحظ أن جمهورية إيران الإسلامية لا تزال هي الدولة الوحيدة التي لديها اتفاق نافذ للضمانات الشاملة وترفض تنفيذ أحكام الصيغة المعدلة للبند ٣-١ من الترتيبات الفرعية، مما يشكل خرقاً لاتفاقها بشأن الضمانات الشاملة. وهي لا تزال ترفض تقديم معلومات كافية ومسرداً زمنياً عن محطة فوردو لتخصيب الوقود النووي والإفصاح عن الغرض الأصلي الذي أنشئت من أجله، وعن غالبية منشآتها النووية كذلك. ويضاف إلى ذلك أن جمهورية إيران الإسلامية مطالبة بموجب قرارات ملزمة صادرة عن مجلس محافظي الوكالة ومجلس الأمن بأن تتخذ خطوات تجاه التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات وإبرام بروتوكول إضافي. وهي لم يفعل ذلك. وعليه لم تعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وضع يمكنها من تقديم ضمانات موثوقة بشأن عدم وجود أنشطة نووية غير معلنة في جمهورية إيران الإسلامية، أو تأكيد أن جميع المواد النووية في البلد تستخدم في الأغراض السلمية بشكل حصري.

٧ - وسبق أن أوضحت كندا أنه يجب على جمهورية إيران الإسلامية أن تحل جميع قضايا عدم الامتثال كي تستعيد مكانتها في المجتمع العالمي. وعلى رأس هذه المسائل الأبعاد العسكرية المحتملة لأبحاثها النووية، على النحو الملخص في مرفق تقرير المدير العام للوكالة المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (GOV/2011/65) - وهي أبحاث لا يمكن فهمها إلا في إطار برنامج لتطوير أسلحة نووية. وقد أعلنت جمهورية إيران الإسلامية على الملأ عن رغبتها في حل جميع الشواغل المتعلقة ببرنامجها النووي خلال عام. ولتحقيق هذا الهدف، سيحتاج البلد إلى تسريع وتيرة تعاونه مع الوكالة ضمن إطار التعاون الذي وضع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ولأحظت كندا أن جمهورية إيران الإسلامية والوكالة قد انتقلت إلى دورة ثانية من التدابير العملية ضمن ذلك الإطار، وأن التدابير الستة الأولى قد نفذت بصورة مقبولة خلال فترة الأشهر الثلاثة المتفق عليها. وتؤكد كندا على وجوب أن توضح الوكالة وتؤكد جميع المعلومات المقدمة من جمهورية إيران الإسلامية، وعلى أنه لا ينبغي أن ينظر إلى هذه التدابير باعتبارها مطالب جامدة أو ثابتة، بل بوصفها عناصر في عملية مستمرة تهدف إلى تمكين الوكالة من التوصل إلى فهم كامل لبرنامج البلد النووي. ونتوقع في هذا الصدد، أن تتعاون جمهورية إيران الإسلامية بشكل كامل وأن تجيب على جميع الأسئلة التي تطرحها الوكالة. وترى كندا أن التدابير العملية المتفق عليها من قبل الوكالة وجمهورية إيران الإسلامية ستثبت بوضوح في المرحلة المقبلة من إطار التعاون مدى جدية نظرة ذلك البلد إلى العملية الحالية، وما إذا كان أو لم يكن ينوي حقا التوصل إلى حل لجميع المسائل العالقة بشأن الأبعاد العسكرية لبرنامجها النووي.

٨ - ولا تزال كندا تشعر بقلق عميق حيال الاستنتاجات التي تشير إلى احتمال وجود مواد ومرافق وأنشطة نووية غير معلنة في الجمهورية العربية السورية، وبشأن إمكانية وجود تعاون نووي بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كذلك. وتؤيد كندا تأييدا كاملا قرار مجلس محافظي الوكالة الذي طُلب فيه إلى مديرها العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقييمه لمسألة وجود مفاعل نووي غير معلن في دير الزور (GOV/2011/41)، الأمر الذي يشكل انتهاكا من قبل الجمهورية العربية السورية لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات. وعلى الرغم من الحالة الأمنية الراهنة في الجمهورية العربية السورية، لم تتوقف الوكالة عن الإبلاغ بأن نظام الأسد لا يتعاون على النحو اللازم لمعالجة مسائل امتثال البلد العالقة. وما زلنا ندعو الجمهورية العربية السورية إلى أن تعالج على وجه السرعة مسألتها عدم امتثالها والوفاء بتعهداتها بشأن "التعاون الكامل مع الوكالة لإيجاد حلول للمسائل العالقة ذات الصلة" (GOV/INF/2011/10)، كي يتسنى للوكالة تقديم التأكيدات اللازمة بشأن الطبيعة السلمية الحصرية لبرنامجها النووي. ويجب أن تكون السلطات المحلية مستعدة لإتاحة إمكانية

الوصول إلى المواقع التي تطلبها الوكالة. وما زلنا أيضا نحث الجمهورية العربية السورية على إبرام وإنفاذ بروتوكول إضافي في أقرب وقت ممكن. والتعاون الكامل والشفاف والاستباقي مع الوكالة هو السبيل الوحيد الذي تستطيع الجمهورية العربية السورية من خلاله استعادة الثقة فيما يتعلق بنطاق وطبيعة برنامجها النووي.

٩ - وقد دعت كندا جميع الدول المتبقية غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى الانضمام إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ودعت كندا هذه الدول أيضا إلى الفصل بين دورات الوقود العسكرية والمدنية ووضع جميع أنشطتها النووية المدنية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضمن تدابير بناء الثقة المبكرة السابقة لتحقيق الهدف النهائي. وتتسق هذه البيانات مع سياسات وإجراءات كندا، التي تشمل سجل تصويت كندا على القرارات في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، على النحو المشار إليه في الفقرة الأولى من هذا التقرير.

١٠ - وتقر كندا بالاهتمام المتزايد بالطاقة النووية لدى الدول الأطراف في المعاهدة في الشرق الأوسط، وترحب بتصريحات عدد من هذه الدول بشأن إطلاق مبادرات جديدة في هذا المجال. ونحن إذ نرحب بهذه المبادرات، نشير إلى أن جميع برامج الطاقة النووية ينبغي أن تكون مصحوبة بأقوى الالتزامات بشأن عدم الانتشار النووي والسلامة النووية والأمن النووي.